



القسم [أ] – نص الوثيقة

(يطبق الجزء [أ] بغض النظر إذا كان منصوص عليه في جدول الوثيقة أم لا)

وثيقة تأمين خسارة الأرباح (النص LM7)

يرجى قراءة هذه الوثيقة بعناية وتحديد إذا ما كانت تتوافق مع متطلباتكم.

في مقابل سداد المؤمن له لشركة طوكيو مارين أند نيتشيدو فاير انشور انس كومباني ليمتد (ويُشار إليها فيما يلي "بالشركة") قسط التأمين الأول،

توافق الشركة (وفقاً للشروط المبينة في هذه الوثيقة أو الملحقة بها أو المحددة فيها بخلاف ذلك والتي تعتبر ، إلى الحد الذي تسمح به طبيعة كل منها على التوالي، شروطاً مُسبقة لحق المؤمن له في الاسترداد بموجبه) بأنه، بعد دفع قسط التأمين، في حال تعرض الأعمال التي يزاولها المؤمن له في المباني لانقطاع أو تدخل نتيجة لأي من الحالات الطارئة المحددة في الجدول المرفق (ويشار للواحدة من تلك الحالات الطارئة فيما يلي "بالضرر") والتي تحدث في أي وقت قبل الساعة 4 من مساء اليوم الأخير من مدة التأمين أو أي مدة تالية قام المؤمن له بدفع قسط تأمين بشأنها وقبلته الشركة مقابل تجديد الوثيقة،

تدفع الشركة حين ذلك للمؤمن له على صلة بكل بند في الجدول المرفق بهذه الوثيقة مبلغ الخسارة الناتجة عن ذلك الانقطاع أو التدخل وفقاً للشروط المبينة فيه.

شريطة :

- (1) وجود تغطية تأمينية سارية المفعول في وقت حدوث الضرر تُغطي مصلحة المؤمن له في الممتلكات الموجودة في المباني ضد ذلك الضرر وأن يتم الدفع أو الإقرار بالمسؤولية مقابل ذلك الضرر بموجب ذلك التأمين ولكن لن يكون شرطاً مُسبقاً للإقرار بالمسؤولية بموجب هذه الوثيقة، أنه لم يتم تنفيذ مثل ذلك الدفع أو لم يتم الإقرار بالمسؤولية، فقط بسبب إعمال شرطاً في ذلك التأمين الذي يستثني المسؤولية التي تقل عن مبلغ مُحدد.
- (2) لن تتجاوز مسؤولية الشركة في أي حال من الأحوال فيما يتعلق بكل بند، المبلغ المحدد في الجدول المذكور للتأمين عليه وفي مجملها مبلغ التأمين الإجمالي بموجب هذا التأمين أو ذلك المبلغ أو المبالغ الأخرى كما قد يتم استبدالها بموجب مُذكرة موقعة من قبل أو بالنيابة عن الشركة.

المذكرة

من المعلن والمتفق عليه أنه لن يتم اعتبار أي من الحالات الطارئة أو أي من الحالات الأخرى التي يجوز إضافتها إلى الجدول، بموجب ملحق أو خلاف ذلك، لأغراض هذه الوثيقة، بأنها تشمل التدمير أو الضرر الناجم بشكل مباشر أو غير مباشر عن أو الناشئ عن أو نتيجة أو ساهم فيه ما يلي:-

(أ) الحرب أو الغزو أو أعمال العدو الأجنبي أو الأعمال العدائية أو أي عمليات مشابهة للعمليات الحربية (سواء كانت ضمن حرب معلنة أو غير ذلك) أو الحرب الأهلية،

(ب) مواد الأسلحة النووية.

(ج) الإشعاعات المؤينة أو التلوث بفعل النشاط الإشعاعي من أي وقود نووي أو من أي نفايات نووية من اشتعال الوقود النووي. وحصرياً لأغراض هذا الاستثناء يتضمن الاشتعال أي معالجة ذاتية من الانشطار النووي.

الشروط

(1) تكون هذه الوثيقة قابلة للإلغاء في حال تحريف أو سوء توصيف أو عدم الإفصاح عن أي تفاصيل جوهرية.

(2) تعتبر هذه الوثيقة لاغية في الحالات التالية:

(أ) تصفية الأعمال أو تسيرها من قبل مُصفي أو حارس قضائي أو عدم استمرارها بشكل دائم.

أو

(ب) توقف مصلحة المؤمن له بخلاف في حالة الوفاة.

(ج) أي تغيير يتم إجراؤه إما في الأعمال أو في المباني أو الممتلكات الموجودة فيه يؤدي إلى زيادة خطر الضرر،

في أي وقت بعد بدء هذا التأمين، ما لم يتم إقرار استمراره بموجب مذكرة موقعة من قبل أو نيابة عن الشركة.

(3) لا تغطي هذه الوثيقة الخسارة الناتجة عن:

(أ) أي ضرر تسبب فيه أو حدث عن طريق الانفجار.

(ب) أي ضرر لأي ممتلكات تسبب فيه أو حدث عن طريق التخمر الذاتي له أو التدفئة الطبيعية أو الاحتراق التلقائي أو من خلال خضوعها لأي عملية تسخين أو تجفيف باستثناء كما هو محدد في جدول هذه الوثيقة.

(4) عند حدوث أي ضرر ينتج عنه أو قد ينتج عنه تقديم مطالبة بموجب هذه الوثيقة، يجب على المؤمن له أن يخطر الشركة على الفور بذلك كتابياً ويجب عليه، مع توخي العناية الواجبة، أن يقوم ويوافق على القيام بعمل جميع الأشياء التي قد تكون عملية بشكل معقول لتقليل أو التحقق من أي انقطاع أو تدخل في الأعمال أو لتجنب أو تقليل الخسارة. وفي حال تقديم مطالبة بموجب هذه الوثيقة، يجب على المؤمن له وعلى نفقته الخاصة، تسليم الشركة، في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً بعد انتهاء مدة التعويض أو في غضون ذلك الوقت الإضافي الذي قد تسمح به الشركة كتابياً، بياناً كتابياً يوضح تفاصيل مطالبتة، إلى جانب تفاصيل جميع التأمينات الأخرى التي تغطي الضرر أو أي جزء منه أو الخسارة التبعية من أي نوع تنتج عنه. يجب على المؤمن له أن يقوم، على نفقته الخاصة أيضاً، بتقديم وتزويد الشركة بدفاتر الحسابات وغيرها من الدفاتر التجارية والقوائم والفواتير والميزانيات العمومية والمستندات الأخرى والأدلة والمعلومات والتوضيح والقرائن الأخرى التي قد تطلبها الشركة بشكل معقول بغرض التحقيق أو التحقق من المطالبة بجانب (إذا طلب ذلك) إقراراً قانونياً عن حقيقة المطالبة وأي أمور مرتبطة بها. لن تكون أي مطالبة بموجب هذه الوثيقة مستحقة السداد ما لم يتم الامتثال لأحكام هذا الشرط وفي حالة عدم الامتثال له، في أي جانب من الجوانب، يجب على الفور رد أي دفعة تم تسديدها بالفعل على حساب المطالبة إلى الشركة.

(5) تسقط كافة المنافع بموجب هذه الوثيقة إذا كانت المطالبة احتيالية في أي جانب من الجوانب، أو إذا تم تقديم أي إقراراً كاذباً أو تم استخدامه لدعمها، أو إذا تم استخدام أي وسائل أو مكائد احتيالية من قبل المؤمن له أو أي شخص يتصرف نيابة عنه للحصول على أي منفعة بموجب هذه الوثيقة؛ أو في حالة حدوث أي ضرر بسبب الفعل المتعمد، أو بتواطؤ من المؤمن له؛ أو إذا تم تقديم المطالبة ورفضها ولم يتم البدء في دعوى أو قضية في غضون ثلاثة أشهر بعد ذلك الرفض، أو (في حالة إجراء التحكيم وفقاً للبند رقم (8) من هذه الوثيقة) في غضون ثلاثة أشهر بعد إصدار المحكم أو المحكمون أو الخكم لحكمه.

(6) إذا كان هناك أي تأمين أو تأمينات أخرى قائمة، في وقت أي ضرر تنتج عنه خسارة بموجب هذه الوثيقة، سواء قام المؤمن أو أي شخص أو أشخاص أخرى بإبرامه، والتي تغطي تلك الخسارة أو أي جزء منها، تقتصر مسؤولية الشركة على الجزء الخاص بها من الخسارة بالتناسب.

(7) يقوم أي مطالب بموجب هذه الوثيقة، بناءً على طلب الشركة وعلى نفقتها، ويوافق على القيام بكافة الأفعال والأشياء التي قد تكون ضرورية أو مطلوبة بشكل معقول من قبل الشركة وذلك بغرض إنفاذ أي حقوق أو تدابير انتصاف أو للحصول على إعانة أو تعويض من الأطراف الأخرى والتي تكون الشركة أو ستصبح مستحقة لها أو تحل محلها فيها عند سدادها لأي خسارة أو جبرها بموجب هذه الوثيقة سواء كانت هذه الأعمال والأشياء ضرورية أو مطلوبة قبل أو بعد تعويض الشركة للمطالب.

(8) في حال حدوث أي خلاف فيما يتعلق بمبلغ أي خسارة، يجب إحالة هذا الخلاف، بشكل مستقل عن جميع المسائل الأخرى، إلى قرار مُحكم، يتم تعيينه كتابياً من قبل أطراف الخلاف أو، إذا لم يتمكنوا من الاتفاق على محكم واحد، بقرار من شخصين محايدين يتصرفون كمحكمين، ويتم تعيين كل واحد منهما كتابياً من قبل كل طرف خلال شهرين تقويميين بعد قيام الطرف الآخر بطلب ذلك منه كتابياً. في حالة رفض أي من الطرفين تعيين مُحكم أو اخفاقه في تعيينه خلال شهرين تقويميين بعد استلام إشعار كتابي يطلب منه التعيين، يكون للطرف الآخر الحرية في تعيين مُحكم منفرد؛ وفي حالة عدم اتفاق المحكمين، يُحال الاختلاف إلى قرار حكم يتم تعيينه من قبلهم كتابياً قبل البدء في تسوية الخلاف والذي سيجلس مع المحكمين ويترأس اجتماعاتهم. لا تلغي أو تؤثر وفاة أي طرف على سلطة أو سلطات المُحكم أو المحكمين أو الحكم على التوالي؛ وفي حالة وفاة مُحكم أو حكم، يتم تعيين آخر بدلاً منه في كل حالة من قبل الطرف أو المحكمين (حسب الحالة) الذين قاموا بتعيين المحكم أو المحكم المتوفى. وتكون تكلفة الإحالة إلى قرار التحكيم وفقاً لتقدير المحكم أو المحكمين أو حُكم التحكيم الذي أصدره الحكم. ومن المنصوص عليه صراحةً والمعلن أنه يعد شرطاً مسبقاً لأي حق في إقامة دعوى قضائية أو رفع قضية بموجب هذه الوثيقة، أن يتم الحصول أولاً على الحكم الصادر من ذلك المحكم أو المحكمين أو الحكم بشأن مبلغ الخسارة في حالة الخلاف عليه.

لن تكون الشركة مسؤولة عن أي مطالبة بموجب هذه الوثيقة بعد انقضاء:

(أ) سنة واحدة من نهاية مدة التعويض،

أو

(ب) إذا كانت المطالبة بعد ثلاثة أشهر من التاريخ الذي سيتم فيه الدفع أو الإقرار بالمسؤولية من قبل شركة التأمين التي تغطي الضرر الذي أدى إلى المطالبة المذكورة، ما لم تكن هذه المطالبة موضوع دعوى مُعلقة أو تحكيم.

(9) يجوز إنهاء هذا التأمين في أي وقت بناءً على طلب المؤمن له، وفي هذه الحالة تحتفظ الشركة بسعر الفترة القصيرة المعتاد عن المدة التي كانت الوثيقة سارية فيها. ويجوز أيضاً إنهاء هذا التأمين في أي وقت بناءً على اختيار الشركة، بموجب تقديم إخطار بهذا المعنى يتم تسليمه إلى المؤمن له، وفي هذه الحالة تكون الشركة مسؤولة، عند الطلب، عن رد جزء قسط التأمين بالتناسب مع المدة المتبقية من تاريخ الإلغاء.

(10) تقرأ هذه الوثيقة والجدول المرفق (الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الوثيقة) معاً كعقد واحد، ويكون للكلمات والعبارات التي تم إرفاق معاني مُحددة لها في أي جزء من هذه الوثيقة أو الجدول، نفس هذه المعاني المحددة في أي مكان تظهر فيه.

البند رقم (1)

يقتصر التأمين بموجب البند (1) على خسارة الربح الإجمالي بسبب أ) الانخفاض في الإيرادات، و ب) زيادة المصروفات التشغيلية ويكون المبلغ المستحق كتعويض بموجب ذلك كما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالانخفاض في الإيرادات: المبلغ الناتج من تطبيق مُعدل الربح الإجمالي على مبلغ النقص في الإيرادات خلال مدة التعويض، نتيجة للضرر، عن الإيرادات القياسية.

(ب) فيما يتعلق بزيادة المصروفات التشغيلية: النفقات الإضافية (تخضع لأحكام المذكرة 2) التي يتم تكبدها بشكل ضروري ومعقول لغرض وحيد وهو تجنب أو تقليل الانخفاض في الإيرادات التي كان من الممكن أن تتحقق خلال مدة التعويض لولا الضرر، ولكن لا يتجاوز المبلغ الناتج من تطبيق مُعدل الربح الإجمالي على مقدار الانخفاض الذي تم تجنبه بموجب ذلك.

ناقصاً أي مبلغ يتم توفيره خلال مدة التعويض على صلة برسوم ونفقات الأعمال، المستحقة الدفع من الربح الإجمالي الذي توقف أو انخفض نتيجة الضرر،

شريطة أنه يجب إذا كان مبلغ التأمين لهذا البند أقل من المبلغ الناتج من تطبيق مُعدل الربح الإجمالي على 100٪ من الإيرادات السنوية، يتم تخفيض المبلغ المستحق الدفع بالتناسب.

البند رقم (2)

يقتصر التأمين بموجب البند رقم (2) على الخسارة فيما يتعلق بالأجور ويكون المبلغ المستحق كتعويض بموجب ذلك كما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالانخفاض في الإيرادات:

(1) خلال الجزء من مدة التعويض الذي يبدأ مع حدوث الضرر وينتهي في موعد لا يتجاوز 26 أسبوعاً بعد ذلك،

المبلغ الناتج من تطبيق مُعدل الأجور على النقص في الإيرادات خلال الجزء المذكور من مدة التعويض،

ناقصاً أي توفير خلال الجزء المذكور من مدة التعويض من خلال الانخفاض في مبلغ الأجور المدفوعة نتيجة الضرر،

(2) خلال الجزء المتبقي من مدة التعويض،

المبلغ الناتج من تطبيق مُعدل الأجور على النقص في الإيرادات خلال الجزء المتبقي المذكور من مدة التعويض،

ناقصاً أي توفير خلال الجزء المتبقي المذكور من مدة التعويض من خلال الانخفاض في مبلغ الأجور المدفوعة نتيجة الضرر،

ولكن لا يتجاوز

المبلغ الناتج من تطبيق 100% من معدل الأجور على النقص في الإيرادات خلال الجزء المتبقي المذكور من مدة التعويض، مضافاً إليه ذلك المبلغ الذي يتم خصمه من التوفير بموجب أحكام الفقرة (1).

ملحوظة: بناءً على خيار المؤمن له، يمكن زيادة عدد الأسابيع المشار إليها في الفقرة (أ) (1) أعلاه إلى، شريطة ألا يتجاوز المبلغ الذي يتم الحصول عليه بموجب أحكام الفقرة (أ) (2) المبلغ الذي يتم خصمه بموجب الفقرة (أ) (1) نتيجة التوفير الذي حدث خلال عدد الأسابيع التي تم زيادتها المذكور.

(ب) فيما يتعلق بالزيادة في المصروفات التشغيلية:

مبلغ النفقات الإضافية الموضحة في الفقرة (ب) من البند رقم (1) التي تتجاوز المبلغ المستحق الدفع بموجبه،

ولكن ليس أكثر من المبلغ الإضافي الذي كان يستحق دفعه فيما يتعلق بالانخفاض في الإيرادات بموجب أحكام الفقرات (أ) (1) و (2) من هذا البند إذا لم يتم تكبد مثل هذه النفقات؛

شريطة أنه يجب إذا كان مبلغ التأمين لهذا البند أقل من المبلغ الناتج من تطبيق معدل الأجر على 100٪ من الإيرادات السنوية، يتم تخفيض المبلغ المستحق الدفع بالتناسب.

البند رقم (3)

يقتصر التأمين بموجب البند رقم (3) على الاعتاب المعقولة التي يدفعها المؤمن له إلى مدققي حساباته لإعداد والتصديق على أي بيانات أو تفاصيل واردة في دفاتر الحسابات الخاصة بالمؤمن له والدفاتر والمستندات التجارية الأخرى أو الأدلة والمعلومات والقرائن كما قد تطلبها شركات التأمين بموجب أحكام الشرط 4 من الوثيقة.

التعريفات

الربح الإجمالي:

المبلغ الذي:

- (1) يتجاوز به مجموع الإيرادات ومبلغ المخزون الختامي :
- ii. مجموع المخزون الافتتاحي ومبلغ المصروفات التشغيلية المحدد.

ملحوظة: يجب الحصول على مبالغ المخزون الافتتاحي والختامي وفقاً لأساليب المحاسبة العادية للمؤمن له مع عمل المخصصات الخاصة بالإهلاك.

المصروفات التشغيلية المحددة:

1. 100% من المشتريات (ناقصاً الحسومات المتسلمة).
2. رسوم الشحن والمناولة.

ملحوظة: يكون للكلمات والعبارات المستخدمة في هذه التعريفات المعنى المرتبط بها عادة في دفاتر وحسابات المؤمن له.

الإيرادات

الأموال (بعد خصم الحسومات المسموح بها) المدفوعة أو المستحقة الدفع للمؤمن له مقابل البضائع المباعة والمسلمة والخدمات المقدمة ضمن سياق الأعمال في المباني.

مدة التعويض

الفترة التي تبدأ من حدوث الضرر وتنتهي في موعد لا يتجاوز مدة التعويض المحددة في جدول الوثيقة والتي تتأثر خلالها نتائج الأعمال نتيجة للضرر.

مدة التعويض (المعمول بها عندما لا يكون المؤمن له هو مالك المبنى)

الفترة التي تبدأ من حدوث الضرر وتنتهي في موعد لا يتجاوز مدة التعويض المحددة في جدول الوثيقة والتي تتأثر خلالها نتائج الأعمال نتيجة للضرر ولكن لا تتجاوز بأي حال من الأحوال المدة الزمنية التي قد تكون مطلوبة، مع ممارسة العناية الواجبة والإرسال، لبناء أو إصلاح أو استبدال هذا الجزء من الممتلكات الموضحة في هذه الوثيقة التي تعرضت للتلف أو التدمير، بدءاً من تاريخ هذا الضرر أو التدمير.

معدل الربح الإجمالي

معدل الربح الإجمالي المكتسب من الإيرادات خلال السنة المالية التي تسبق تاريخ الضرر مباشرة.

الإيرادات السنوية

الإيرادات خلال الاثني عشر شهراً التي تسبق تاريخ الضرر مباشرة.

الإيرادات القياسية

الإيرادات خلال فترة الاثني عشر شهراً التي تسبق تاريخ الضرر مباشرة والتي تتطابق مع مدة التعويض والتي يتم إجراء مثل هذه التعديلات عليها حسب الضرورة لكي يتم عكس اتجاه الأعمال والتغيرات في أو الظروف الخاصة التي تؤثر على الأعمال سواء قبل أو بعد الضرر أو التي كان من الممكن أن تؤثر على الأعمال إذا لم يحدث الضرر، بحيث تمثل الأرقام المعدلة على هذا النحو أقرب النتائج، بقدر الإمكان عملياً، التي كان من الممكن الحصول عليها أثناء الفترة المعنية بعد الضرر لولا الضرر.

النقص في الإيرادات

مبلغ نقص الإيرادات خلال فترة ما، نتيجة للضرر، عن جزء المبيعات القياسية المتعلقة بتلك الفترة.

المذكرة 1

في حالة بيع البضائع خلال مدة التعويض أو تقديم الخدمات في مكان آخر غير المباني لصالح الأعمال سواء من قبل المؤمن له أو من قبل آخرين نيابة عنه، يجب أخذ هذه الأموال المدفوعة أو المستحقة الدفع فيما يتعلق بهذه المبيعات أو الخدمات في الاعتبار عند حساب الإيرادات خلال فترة التعويض.

المذكرة 2

إذا لم يتم التأمين على أي تكاليف ثابتة للأعمال بموجب هذه الوثيقة (وقد تم خصمها لحساب الربح الإجمالي كما هو مُعرف في هذ الوثيقة)، فعند حساب المبلغ القابل للاسترداد بموجب هذه الوثيقة كزيادة في تكاليف التشغيل، يجب الأخذ في الاعتبار ذلك الجزء فقط من النفقات الإضافية والذي يكون مجموع صافي الربح والتكاليف الثابتة المؤمن عليها مقسوماً على مجموع صافي الربح وكافة الرسوم الثابتة.

المذكرة 3

في حال أن يكون 100% من إجمالي الربح الذي تحقق خلال السنة المالية التي تتطابق تقريباً مع أي مدة تأمين، كما قام مدققو حسابات المؤمن له بالتصديق على ذلك، أقل من مبلغ التأمين عليه، سوف يتم إعادة قسط تأمين بالنسبة والتناسب بما لا يتجاوز 33.33 بالمائة من قسط التأمين المدفوع على ذلك المبلغ المؤمن عليه لفترة التأمين تلك فيما يتعلق بالفرق. في حالة حدوث أي ضرر، تنتج عنه مطالبة بموجب هذه الوثيقة، تتم تلك الإعادة فيما يتعلق بمبلغ الفرق المذكور الذي لا يكون ناتجاً عن ذلك الضرر.

المذكرة 4

من المتفق عليه والمعلن أن التأمين بموجب الوثيقة لا يغطي الخسارة الناتجة مباشرة عن الأضرار التي تلحق بالمعدات أو الأجهزة الكهربائية الناتج عن الإفراط في التشغيل الذاتي أو الضغط الزائد أو ماس كهربائي أو التسخين الذاتي، سواء كان ناتجاً عن البرق أو غير ذلك.

الحالات الطارئة

جميع الحالات الطارئة المغطاة بموجب الأضرار المادية المتزامنة صادرة باسم المؤمن له من قبل طوكيو مارين أند نيتشيدو فاير انشورانس كومباني ليمتد.

شروط قيود واستثناءات العقوبات

لن تقدم شركة التأمين (إعادة التأمين) أي تغطية أو تكون مسؤولة عن دفع أي مطالبة أو تقديم أي منفعة إذا كان القيام بذلك من شأنه أن يعرض شركة التأمين (إعادة التأمين) (أو أي شركة أم أو شركة قابضة مباشرة أو غير مباشرة لشركة التأمين (إعادة التأمين) إلى أي عقوبة أو قيد [بما في ذلك العقوبات أو القيود خارج الحدود الإقليمية إلى الدرجة التي لا يتعارض ذلك مع القوانين السارية على شركة التأمين (إعادة التأمين)]، بسبب أي قوانين أو لوائح عقوبات تجارية واقتصادية معمول بها.

ملحق استثناء الأمراض المعدية

1. تغطي هذه الوثيقة، مع مراعاة جميع الشروط والأحكام والاستثناءات المعمول بها، الخسائر التي تعزى إلى الخسائر المادية المباشرة أو الأضرار المادية التي تحدث خلال مدة التأمين. وبالتالي، وبغض النظر عن أي حكم آخر في هذه الوثيقة على عكس ذلك، فإن هذه الوثيقة لا تغطي أي خسارة أو ضرر أو مطالبة أو تكلفة أو مصروف أو أي مبلغ آخر ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن أو يُعزى إلى أو يحدث في نفس الوقت أو في أي تسلسل مع مرض معدٍ أو الخوف التهديد (سواء الفعلي أو المتصور) من مرض معدٍ.

2. لأغراض هذا الملحق، تشمل الخسارة أو الضرر أو المطالبة أو التكلفة أو المصروف أو أي مبلغ آخر، على سبيل المثال لا الحصر، أي تكلفة للتنظيف أو إزالة السموم أو الإزالة أو المراقبة أو الاختبار:

1.2 لمرض معدٍ، أو

2.2 أي ممتلكات مؤمن عليها بموجب هذا التأمين تتأثر بمثل هذا المرض المعدٍ.

3. يقصد بالمرض المعدٍ، كما هو مستخدم في هذه الوثيقة، أي مرض يمكن أن ينتقل عن طريق أي مادة أو عامل من أي كائن حي إلى كائن آخر حيث:

1.3 تتضمن المادة أو العامل، على سبيل المثال لا الحصر، فيروساً أو بكتيريا أو طفيلياً أو كائناً حياً آخر أو أي شكل من أشكاله، سواء اعتبرت حية أم لا،

2.3 تتضمن طريقة النقل، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، على سبيل المثال لا الحصر، النقل المحمول جواً أو انتقال سوائل الجسم أو الانتقال من أو إلى أي سطح أو جسم سواء كان صلباً أو سائلاً أو غازياً أو انتقال بين الكائنات الحية، و

3.3 يمكن للمرض أو المادة أو العامل أن يسبب أو يهدد بالضرر بصحة الإنسان أو رفاهيته أو يمكن أن يسبب أو يهدد بالضرر أو تدهور أو فقدان قيمة أو قابلية تسويق أو خسارة استخدام الممتلكات المؤمن عليها بموجبه.

4. ينطبق هذا الملحق على جميع تمديدات التغطية والتغطية الإضافية والاستبعادات من أي استثناء والتغطية (التغطيات) الأخرى الممنوحة.

تبقى جميع الشروط والأحكام والاستثناءات الأخرى في هذه الوثيقة كما هي دون تغيير.



القسم [ب] – الملاحق الإضافية

(يطبق الجزء [ب] بغض النظر إذا كان منصوص عليه في جدول الوثيقة أم لا)

نص الوثيقة	الشرط
<p>استثناءات انقطاع الاعمال</p> <p>لن تكون الشركة مسؤولة بموجب هذه الوثيقة عن أي مما يلي :-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مطالبية ناتجة عن الأضرار الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر أو تتكون من أو تنشأ عن؛ 2. مسؤولية أيًا كانت طبيعتها ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر أو ساهم فيها أو تنشأ عن؛ 3. إجراءات قضائية تنتج بشكل مباشر أو غير مباشر؛ 4. نفقات إضافية تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن إخفاق أي حاسوب أو أجهزة معالجة البيانات أو الوسائط أو الرقائن الدقيقة أو الدوائر المتكاملة أو جهاز مماثل أو أي برامج للحاسوب سواء كانت ممتلكات حامل الوثيقة أم لا، فيما يلي: <p>(أ) التعرف بشكل صحيح على أي تاريخ على أنه التاريخ التقويمي الحقيقي له،</p> <p>(ب) التقاط أو حفظ أو تخزين و/أو معالجة أو تفسير أو التعامل مع أي بيانات أو معلومات أو أوامر أو تعليمات بشكل صحيح نتيجة التعامل مع أي تاريخ بخلاف ذلك على أنه تاريخها التقويمي الحقيقي.</p> <p>(ج) التقاط أو حفظ أو الاحتفاظ و/أو معالجة البيانات بشكل صحيح نتيجة لشغيل أي أمر تم برمجته في أي من برامج الحاسوب كونه أمر والذي يسبب فقدان البيانات أو عدم القدرة على التقاط أو حفظ أو تخزين و/أو معالجة هذه البيانات بشكل صحيح في أو بعد أي تاريخ ولا يستبعد ذلك (باستثناء فيما يتعلق بالمسؤولية و/أو الإجراءات القضائية المذكورة أعلاه) المطالبات الناتجة عن الأضرار اللاحقة الغير مستثناة بخلاف ذلك والتي تنتج عن خطر محدد كما هو مذكور في الأقسام ذات الصلة من الوثيقة.</p>	<p>التعرف على التاريخ</p>
<p>لن تكون الشركة مسؤولة عن المبالغ المذكورة في جدول الوثيقة ذي الصلة فيما يتعلق بكل وأي مطالبة تم التأكد منها بعد تطبيق كافة الشروط والأحكام الأخرى للقسم المعني بما في ذلك أي شرط للمعدّل.</p> <p>وعلى حامل الوثيقة عدم إبرام أي تأمين فيما يتعلق بأي مبلغ محدد كتحمل إجباري.</p>	<p>التحمل الإجباري</p>
<p>لا تغطي هذه الوثيقة تلف أو تحريف أو محو أو فساد أو تغيير البيانات الإلكترونية لأي سبب أيًا كان (بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فيروس الكمبيوتر) أو خسارة فقد الاستخدام أو انخفاض في القدرات الوظيفية أو تكلفة أو مصروفات أيًا كانت طبيعتها تنتج عن ذلك بغض النظر عن أي سبب أو حدث آخر يساهم بشكل متزامن أو في أي تسلسل آخر في المطالبة.</p> <p>علي أية حال، في حالة نشوب حريق و/أو انفجار ينتج عن أي من المواد المذكورة أعلاه، سوف تغطي الوثيقة، وفقاً لكافة الشروط والأحكام والاستثناءات، الضرر الذي يحدث خلال مدة التأمين للممتلكات المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة.</p>	<p>البيانات الإلكترونية</p>
<p>لا تغطي هذه الوثيقة الضرر الناجم عن:-</p> <p>(أ) تلوث الممتلكات المؤمن عليها بخلاف التلوث الذي ينجم في حد ذاته من خطر محدد.</p> <p>(ب) أي خطر محدد والذي ينتج في حد ذاته عن التلوث.</p>	<p>التلوث</p>
<p>لا تغطي هذه الوثيقة الضرر الذي يلحق بأي ممتلكات أيًا كان أو أية مطالبة أو مصروف ينتج أو ينشأ عن أي خسارة تبعية أو أي مسؤولية قانونية مباشرة أو غير مباشرة ساهم فيها أو ناشئة عن:-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. الإشعاعات الأيونية أو التلوث الإشعاعي من أي وقود نووي أو أية نفايات نووية ناتجة عن احتراق وقود نووي. 2. الخصائص المشعة السامة أو التفجيرية أو أي خصائص أخرى خطيرة أو ملوثة من أي منشأة أو مفاعل نووي 	<p>النشاط الإشعاعي</p>



TOKIO MARINE
NICHIDO

<p>أو أي تجميع أو مكون نووي آخر.</p>	
<p>لا تغطي هذه الوثيقة الضرر الناجم عن موجات الضغط التي تسببها الطائرات والأجهزة الجوية الأخرى التي تسير بسرعة الصوت أو بسرعة فوق صوتية.</p>	<p>الانفجارات الصوتية</p>
<p>1. لا تغطي هذه الوثيقة:</p> <p>(أ) الأضرار التي تلحق بالملكيات.</p> <p>(ب) أي خسارة ناجمة عن توقف الأعمال.</p> <p>(ج) أية مسؤولية.</p> <p>(د) أية إصابة بدنية أياً كانت طبيعتها أو تكاليفها أو مصروفات تنتج عن أو تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن الإرهاب.</p> <p>2. إذا زعمت الشركة أنه بسبب هذا الاستثناء لم يتم تغطية أية خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروف أو مسؤولية، يقع على عاتق حامل الوثيقة عبء إثبات العكس.</p> <p>3. تغطي هذه الوثيقة فقط ما يلي فيما يتعلق بالملكيات وانقطاع الأعمال:</p> <p>(أ) لا تغطي هذه الوثيقة الضرر للممتلكات أو أي خسارة ناجمة عن انقطاع الأعمال أياً كانت طبيعتها والتي يتسبب فيها أو تحدث بسبب أو على صلة بأي فعل يتم اتخاذه للسيطرة أو منع أو ردع أو يتعلق بأي شكل من الأشكال بأي عمل إرهابي.</p> <p>(ب) في حال أن يصبح أي جزء من استثناء الإرهاب باطلاً أو غير قابل للتنفيذ، يستمر الجزء المتبقي بكامل السريان والنفاذ.</p>	<p>الإرهاب</p>
<p>(1) لا تغطي هذه الوثيقة الضرر أو الإصابة البدنية التي تنجم عن أو تنتج عن أو تنشأ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، عن الحرب أو الغزو أو أعمال العدو الأجنبي أو الأعمال العدائية أو الحربية العمليات شبيه الحربية (سواء أعلنت الحرب أم لا) أو الحرب الأهلية أو التمرد أو الثورة أو العصيان أو القوة العسكرية أو المغتصبة أو التأميم أو المصادرة أو الاستحواذ أو الاستيلاء أو التدمير بأمر من الحكومة أو أي سلطة عامة، باستثناء التدمير بأمر أي سلطة عامة في وقت ولغرض منع انتشار الحريق أو الانفجار.</p>	<p>مخاطر الحرب والحروب الأهلية</p>

تطبق فقط الشروط التي تظهر في جدول الوثيقة من الشروط المذكورة أدناه



TOKIO MARINE
NICHIDO

شروط تمديد انقطاع الأعمال	
النص	الشرط
عند تعديل أي مطالبة يجب الأخذ في الاعتبار وعمل مخصص عادل إذا تم تأجيل أي خفض في الإيرادات نتيجة أي من الحالات الطارئة بسبب صيانة الإيرادات بشكل مؤقت من أي مخزونات للبضائع تامة الصنع في مباني حامل الوثيقة.	المخزون المتراكم
إذا حدث أثناء مدة التعويض أن تم بيع البضائع أو تم تقديم خدمات في مكان آخر غير المباني لصالح الأعمال سواء من قبل حامل الوثيقة أو من قبل الآخرين بالتيا به، فإن المال المدفوع أو المستحق الدفع فيما يتعلق بهذه المبيعات أو الخدمات يجب أن يأخذ في الاعتبار عند حساب الإيرادات خلال مدة التعويض.	التجارة البديلة
يمتد التأمين بموجب هذه القسم لتغطية انقطاع أو التدخل في الأعمال نتيجة عرقلة أو منع الوصول إلى أو استخدام المباني نظراً لأن المباني أو الممتلكات التي على مقربة من مباني المؤمن له أو أي حقوق للطريق تعتبر بأنها:- 1. يعتقد بأنها تحتوي على، أو أنها تحتوي بالفعل، على جهاز ضار شريطة أن يتم إبلاغ الشرطة على الفور. 2. مغلقة أو مقلقة وفقاً للتعليمات الصادرة من قبل الشرطة أو من قبل أي هيئة قانونية أخرى، باستثناء أن يكون سبب ذلك الإغلاق أو الإقفال يُعزى إلى: (أ) حالة المباني التي يملكها أو يشغلها حامل الوثيقة أو الأعمال التي تزاوّل بداخلها. (ب) عدم امتثال حامل الوثيقة لأمر سابق من الشرطة أو أي هيئة قانونية أخرى. شريطة أن: (أ) الشركة لن تكون مسؤولة عن انقطاع أو التدخل في الأعمال: (1) الناجم عن أي سبب ضمن سيطرة حامل الوثيقة. (2) الذي يكون نتيجة مباشرة لأي إصابات أو صيانة للممتلكات نتيجة للخلل الكامن أو البيئي. (3) الساعات الثلاثة الأولى من كل أي مطالبة. (ب) لغرض هذا الملحق، لا تتجاوز المدة القصوى للتعويض فترة ثلاثة أشهر. (ج) لا تتجاوز مسؤولية الشركة في أي حال من الأحوال 20% من مبلغ تأمين البند على الربح الإجمالي أو مبلغ 1,000,000 درهم إماراتي أيهما أقل.	منع الوصول
في حال مزاوله الأعمال من خلال إدارات وكانت النتائج التجارية المستقلة يمكن التحقق منها، يتم تطبيق أساس التسوية للربح الإجمالي لكل قسم متأثر بالحالات الطارئة على حدة.	شروط الإدارات
من المتفق عليه والمعلن أن الخسارة المؤمنة بموجب هذه الوثيقة والتي تنتج عن انقطاع أو تدخل في الأعمال التي يزاولها المؤمن له في المباني المحددة في هذه الوثيقة نتيجة لعطل في إمداد الكهرباء في المحطات الطرفية لمغذيات خدمة الكهرباء وأعمال الغاز وأعمال المياه، التي يحصل المؤمن له منها على إمداد الكهرباء والغاز والمياه في المباني المذكورة، مباشرة بسبب تلف (كما هو محدد في هذه الوثيقة) في الممتلكات في محطة كهرباء أو محطة فرعية لمتعهد إمداد الكهرباء أو أعمال الغاز وأعمال المياه والتي يحصل المؤمن له على إمدادات كهربائية / غاز / المياه، منها، سوف تعتبر خسارة ناتجة عن ضرر يلحق بالممتلكات التي يستخدمها المؤمن له في المباني.	عطل المرافق العامة



TOKIOMARINE
NICHIDO

<p>شريطة، على أية حال، أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي خسارة ناتجة عن فعل متعمد لسلطة حكومية أو بلدية أو محلية أو هيئة إمداد لم يتم تنفيذه لغرض وحيد وهو حماية الحياة أو حماية أي جزء من نظام تعهد التوريد أو عن طريق ممارسة أي سلطة لسلطتها في حجب أو تقييد أو تقنين الإمداد ولم يكن مرتبطاً بشكل حصري بسبب الضرر الذي يلحق بمعدات التوليد أو الإمداد الخاصة بمتعهد الإمداد بفعل خطر مؤمن.</p> <p>لغرض تمديد العمالة تكون مدة التعويض فيما يتعلق بكل ضرر أو سلسلة من الأضرار الناتجة عن أو التي تعزى إلى مصدر أصلي واحد كما يلي:</p> <p>الفترة التي تبدأ بحدوث الضرر وتنتهي في موعد لا يتجاوز 60 يوماً بعد ذلك حيث تتأثر خلالها نتائج الأعمال بسبب الضرر.</p> <p>شريطة أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي خسارة ما لم تتجاوز مدة ذلك العطل 48 ساعة.</p> <p>في أي دعوى أو قضية أو إجراء آخر حيث تدعي الشركة فيه أنه بسبب وجود هذا الشرط لا يغطي هذا التأمين أي خسارة أو ضرر، فإن عبء إثبات أن هذه الخسارة أو الضرر مغطى يقع على عاتق المؤمن له.</p> <p>يخضع التعويض المقدم بموجب هذا التمديد بخلاف ذلك لشروط وأحكام واستثناءات الوثيقة.</p>	
<p>أى بيانات أو تفاصيل ترد في دفاتر حسابات حامل الوثيقة أو الدفاتر أو السجلات التجارية الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قبل الشركة بموجب شروط المطالبات العامة بغرض التحقيق أو التحقق من أية مطالبة بموجب هذا القسم يمكن أن تقدم من قبل المحاسبين المهنيين إذا كانوا يعملون بهذه الصفة بشكل منتظم لدى حامل الوثيقة في ذلك الوقت ويكون تقريرهم دليلاً ظاهراً على البيانات والتفاصيل المتعلقة بذلك التقرير، تدفع الشركة لحامل الوثيقة التكاليف المعقولة المستحقة السداد على حامل الوثيقة للمحاسبين المهنيين مقابل تقديم تلك البنود أو التفاصيل.</p> <p>شريطة ألا يتجاوز مجموع المبلغ المستحق السداد والمبلغ المستحق بخلاف ذلك بموجب هذا القسم في أي حال من الأحوال مبلغ التأمين المحدد في المواصفات.</p>	شروط المحاسبين المهنيين
<p>تمتد التغطية بموجب هذا القسم لتشمل الخسائر الناشئة عن التدخل في الأعمال بسبب إلغاء أو عدم القدرة على قبول حجوزات الإقامة و/أو عدم قدرة المؤمن له على تقديم خدمات أخرى يتم تقديمها بشكل اعتيادي من المباني كنتيجة مباشرة من:</p> <p>(أ) وقوع جريمة قتل أو محاولة قتل في المباني أو انتحار أو مرض ساري و/أو معدي أو تسمم في الطعام أو الشراب أو حشرات أو آفات أو خلل في مرافق الصرف الصحي.</p> <p>(ب) تفشي مرض معدي و/أو ساري يمكن الإبلاغ عنه في مكان آخر غير المباني.</p> <p>(ج) التلوث بالنفط أو المواد الكيميائية أو أي مادة أخرى لأي شاطئ أو مجرى مائي أو نهر ضمن دائرة نصف قطرها 25 ميلاً من المباني.</p> <p>(د) انقطاع التوريدات لمدة تزيد عن 10 أيام بسبب إضراب أو إجراء نقابي أو إغلاق مقر عمل موظفي الموردين.</p> <p>تخضع لحد ومبلغ التحمل الإجمالي المحدد في جدول الوثيقة.</p>	شروط الحجر الصحي / الإغلاق
<p>من المتفق عليه والمعلن بموجب، ومع مراعاة شروط هذه الوثيقة، أن الخسارة، المؤمنة بموجب هذه الوثيقة والناتجة عن انقطاع أو التدخل في الأعمال، نتيجة للضرر، كما هو مُعرف في الوثيقة، الذي يلحق بالمتلكات في أي من مباني العملاء و/أو موردين. تعتبر خسارة ناتجة عن ضرر يلحق بالمتلكات التي يستخدمها المؤمن له في المباني.</p> <p>تخضع للحد ومبلغ التحمل الإجمالي المحدد في جدول الوثيقة.</p>	شروط تمديد العملاء / الموردين



TOKIO MARINE
NICHIDO

يتمتع هذا القسم من هذه الوثيقة ليضم الخسارة المعرفة في هذا القسم من هذه الوثيقة والتي يتكبدها المؤمن له في أي مكان في العالم نتيجة للخسارة المادية أو التدمير أو الضرر الناجم عن أي من الحالات الطارئة المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة في مبانئ المؤمن له الكائنة في أي مكان في العالم.	شروط الاعتماد المتبادل
شريطة أنه بعد تطبيق جميع الشروط والأحكام والاشتراطات الواردة في هذه الوثيقة، لن تتجاوز مسؤولية شركة التأمين بموجب هذا القسم من هذه الوثيقة مبلغ (المبالغ) التأمين فيما يتعلق بهذا القسم من هذه الوثيقة.	عدم الإفصاح بحسن نية
من المعلن والمتفق عليه بموجبه أنه في حالة حدوث أي خطأ أو سهو أو تأخير غير مقصود أو غير مُتعمد على صلة بهذا التأمين، لن تعتبر الوثيقة بأنها تُعفي أيًا من الطرفين من أي مسؤولية كانت ستسند إليه بخلاف ذلك إذا لم يتم ارتكاب مثل ذلك الخطأ أو التأخير أو السهو، شريطة أن يتم تصحيح هذه الخطأ أو السهو فور اكتشافه أو بمجرد علم المؤمن له به وسداد المؤمن له للأقساط الإضافية (إن وجدت) لشركة التأمين.	الدفع على الحساب
يجوز الدفع على الحساب لحامل الوثيقة بناءً على طلب حامل الوثيقة ووفقاً لتقدير الشركة.	الجبر التلقائي لمبلغ التأمين
لا يتم تخفيض مبلغ التأمين بمقدار أي دفعة، شريطة أن يدفع حامل الوثيقة قسط التأمين من تاريخ الضرر إلى تاريخ انتهاء مدة التأمين ويوافق على الامتثال لأي تحسينات تتعلق بالمخاطر أو إجراءات أخرى قد تطلبها الشركة للتخفيف من أي مطالبة.	شروط إعداد المطالبات
من المفهوم والمتفق عليه بموجبه أن التأمين بموجب هذه البوليصة يتضمن التكاليف والمصروفات التي تكبدها المؤمن له بحكم الضرورة بغرض إعداد مطالبة بموجب هذه الوثيقة، على ألا تتجاوز، بأي حال من الأحوال، مبلغ هذه المطالبة أو المبلغ المذكور في المواصفات، أيهما الأقل.	شروط عدم الإبطال
ويخضع بخلاف ذلك، لنفس شروط وأحكام واستثناءات الوثيقة.	شروط عدم السيطرة
لا يجوز إبطال هذا التأمين من قبل أي فعل أو إغفال أو سوء توصيف للإشغال أو من قبل أي تعديلات تزيد من مخاطر التدمير أو الضرر، والتي تكون غير معروفة أو خارجة عن سيطرة المؤمن له، شريطة أن يقوم المؤمن له، بمجرد أن يصبح على علم بالوضع، بتقديم إشعار لشركة التأمين التي قد تتطلب دفع قسط تأمين إضافي مقابل زيادة المخاطر.	الخطأ والسهو
لا يجوز المساس بهذا التأمين من قبل أي فعل أو إهمال من قبل مالك أي مبنى إذا لم يكن المؤمن له هو المالك له، أو بأي فعل أو إهمال من أي شاغل (بخلاف المؤمن له) لأي مبنى، عندما يكون مثل ذلك الفعل أو الإهمال للمالك أو الشاغل ليس تحت سيطرة المؤمن له، أو بسبب عدم امتثال المؤمن له لأي اشتراط أو شروط واردة في أي نموذج أو ملحق مرفق بهذه الوثيقة فيما يتعلق بأي جزء من المباني لا يكون للمؤمن له سيطرة عليه.	شروط الإلغاء
من المتفق عليه والمفهوم بموجبه أن أي خطأ أو إغفال غير مقصود من جانب المؤمن له في تقديم أي معلومات عن المخاطر المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة لن يعتبر بأنه يعفى الطرف الآخر من أي مسؤولية تقع عليه بموجب الوثيقة، شريطة أنه يجب تصحيح الخطأ أو الإغفال في أقرب وقت ممكن عند اكتشافه.	شروط التأمين الأساسي
يتم تعديل شرط الإلغاء بموجب هذه الوثيقة ليصبح على النحو التالي: يجوز إنهاء هذا التأمين في أي وقت بناءً على طلب المؤمن له بموجب تقديم إخطار بهذا المعنى مدته 60 يوماً وفي هذه الحالة، تحتفظ شركة التأمين بجزء قسط التأمين بالتناسب مع الفترة الذي كانت الوثيقة سارية المفعول فيها. يجوز أيضاً إنهاء التأمين في أي وقت بناءً على اختيار شركة التأمين بموجب تقديم إخطار مدته 60 يوماً بهذا المعنى يتم تسليمه إلى المؤمن له، وفي هذه الحالة، تكون شركة التأمين مسؤولة عن رد، عند طلب ذلك، جزء قسط التأمين بالتناسب مع المدة غير المنتهية منذ تاريخ الإلغاء.	
من المفهوم والمتفق عليه صراحة أن هذه الوثيقة توفر تغطية أساسية للمؤمن له وأنه في حالة وقوع الخسارة أو الضرر أو المسؤولية التي تغطيها هذه الوثيقة والمغطاة أيضاً، سواء كلياً أو جزئياً، بموجب أي وثيقة أو وثائق تأمين قام بإبرامها المؤمن له أو تم إبرامها نيابة عن أطراف تشمل المؤمن له، تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له كما لو أن وثيقة أو	



TOKIO MARINE
NICHIDO

وثائق التأمين الأخرى تلك غير سارية ولكن تحتفظ شركة التأمين بحق الرجوع، إن وجد، على شركات التأمين المصدرة
لتلك الوثيقة أو الوثائق الأخرى.

يُرفق ويشكل جزءاً من وثيقة توقف الأعمال (LM7)

تطبق فقط الشروط التي تظهر في جدول الوثيقة من الشروط المذكورة أدناه

في مقابل سداد قسط تأمين إضافي تُطبق التمديدات التالية إذا كان مُبَيَّنَة في المواصفات بأنها سارية ومعمول بها وتخضع بخلاف ذلك لقيود الشروط والشروط الإضافية لهذا القسم واستثناءات وقيود الاستثناءات العامة.

شروط تمديد انقطاع الأعمال	
النص	الشرط
عند تعديل أي مطالبة يجب الأخذ في الاعتبار وعمل مخصص عادل إذا تم تأجيل أي خفض في الإيرادات نتيجة أي من الحالات الطارئة بسبب صيانة الإيرادات بشكل مؤقت من أي مخزونات للبضائع تامة الصنع في مباني حامل الوثيقة.	المخزون المتراكم
إذا حدث أثناء مدة التعويض أن تم بيع البضائع أو تم تقديم خدمات في مكان آخر غير المباني لصالح الأعمال سواء من قبل حامل الوثيقة أو من قبل الآخرين بالنيابة عنه، فإن المال المدفوع أو المستحق الدفع فيما يتعلق بهذه المبيعات أو الخدمات يجب أن يأخذ في الاعتبار عند حساب الإيرادات خلال مدة التعويض.	التجارة البديلة
يمتد التأمين بموجب هذه القسم لتغطية انقطاع أو التدخل في الأعمال نتيجة عرقلة أو منع الوصول إلى أو استخدام المباني نظراً لأن المباني أو الممتلكات التي على مقربة من مباني المؤمن له أو أي حقوق للطريق تعتبر بأنها:- 3. يعتقد بأنها تحتوي على، أو أنها تحتوي بالفعل، على جهاز ضار شريطة أن يتم إبلاغ الشرطة على الفور. 4. مُغلقة أو مُقفلة وفقاً للتعليمات الصادرة من قبل الشرطة أو من قبل أي هيئة قانونية أخرى، باستثناء أن يكون سبب ذلك الإغلاق أو الإقفال يُعزى إلى: (ت) حالة المباني التي يملكها أو يشغلها حامل الوثيقة أو الأعمال التي تزاوُل بداخلها. (ث) عدم امتثال حامل الوثيقة لأمر سابق من الشرطة أو أي هيئة قانونية أخرى. شريطة أن: (د) الشركة لن تكون مسؤولة عن انقطاع أو التدخل في الأعمال: (4) الناجم عن أي سبب ضمن سيطرة حامل الوثيقة. (5) الذي يكون نتيجة مباشرة لأي إصلاحات أو صيانة للممتلكات نتيجة للخلل الكامن أو البلي. (6) الساعات الثلاثة الأولى من كل أي مطالبة. (هـ) لغرض هذا الملحق، لا تتجاوز المدة القصوى للتعويض فترة ثلاثة أشهر. (و) لا تتجاوز مسؤولية الشركة في أي حال من الأحوال 20% من مبلغ تأمين البند على الربح الإجمالي أو مبلغ	منع الوصول



TOKIO MARINE
NICHIDO

<p>1,000,000 درهم إماراتي أيهما أقل.</p>	
<p>في حال مزاوله الأعمال من خلال إدارات وكانت النتائج التجارية المستقلة يمكن التحقق منها، يتم تطبيق أساس التسوية للريح الإجمالي لكل قسم متأثر بالحالات الطارئة على حدة.</p>	<p>شروط الإدارات</p>
<p>من المتفق عليه والمعلن أن الخسارة المؤمنة بموجب هذه الوثيقة والتي تنتج عن انقطاع أو تدخل في الأعمال التي يزاولها المؤمن له في المباني المحددة في هذه الوثيقة نتيجة لعطل في إمداد الكهرباء في المحطات الطرفية لمغذيات خدمة الكهرباء وأعمال الغاز وأعمال المياه، التي يحصل المؤمن له منها على إمداد الكهرباء والغاز والمياه في المباني المذكورة، مباشرة بسبب تلف (كما هو محدد في هذه الوثيقة) في الممتلكات في محطة كهرباء أو محطة فرعية لمتعهد إمداد الكهرباء أو أعمال الغاز وأعمال المياه والتي يحصل المؤمن له على إمدادات كهربائية / غاز / المياه، منها، سوف تعتبر خسارة ناتجة عن ضرر يلحق بالممتلكات التي يستخدمها المؤمن له في المباني.</p> <p>شريطة، على أية حال، أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي خسارة ناتجة عن فعل متعمد لسلطة حكومية أو بلدية أو محلية أو هيئة إمداد لم يتم تنفيذه لغرض وحيد وهو حماية الحياة أو حماية أي جزء من نظام تعهد التوريد أو عن طريق ممارسة أي سلطة لسلطتها في حجب أو تقييد أو تقنين الإمداد ولم يكن مرتبطاً بشكل حصري بسبب الضرر الذي يلحق بمعدات التوليد أو الإمداد الخاصة بمتعهد الإمداد بفعل خطر مؤمن.</p> <p>لغرض تمديد العمالة تكون مدة التعويض فيما يتعلق بكل ضرر أو سلسلة من الأضرار الناتجة عن أو التي تعزى إلى مصدر أصلي واحد كما يلي:</p> <p>"الفترة التي تبدأ بحدوث الضرر وتنتهي في موعد لا يتجاوز 60 يوماً بعد ذلك حيث تتأثر خلالها نتائج الأعمال بسبب الضرر."</p> <p>شريطة أن الشركة لن تكون مسؤولة عن أي خسارة ما لم تتجاوز مدة ذلك العطل 48 ساعة.</p> <p>في أي دعوى أو قضية أو إجراء آخر حيث تدعي الشركة فيه أنه بسبب وجود هذا الشرط لا يغطي هذا التأمين أي خسارة أو ضرر، فإن عبء إثبات أن هذه الخسارة أو الضرر مغطى يقع على عاتق المؤمن له.</p> <p>يخضع التعويض المقدم بموجب هذا التمديد بخلاف ذلك لشروط وأحكام واستثناءات الوثيقة.</p>	<p>عطل المرافق العامة</p>
<p>أي بيانات أو تفاصيل ترد في دفاتر حسابات حامل الوثيقة أو الدفاتر أو السجلات التجارية الأخرى التي قد تكون مطلوبة من قبل الشركة بموجب شروط المطالبات العامة بغرض التحقيق أو التحقق من أية مطالبة بموجب هذا القسم يمكن أن تقدم من قبل المحاسبين المهنيين إذا كانوا يعملون بهذه الصفة بشكل منتظم لدى حامل الوثيقة في ذلك الوقت ويكون تقريرهم دليلاً ظاهراً على البيانات والتفاصيل المتعلقة بذلك التقرير، تدفع الشركة لحامل الوثيقة التكاليف المعقولة المستحقة السداد على حامل الوثيقة للمحاسبين المهنيين مقابل تقديم تلك البنود أو التفاصيل.</p> <p>شريطة ألا يتجاوز مجموع المبلغ المستحق السداد والمبلغ المستحق بخلاف ذلك بموجب هذا القسم في أي حال من الأحوال مبلغ التأمين المحدد في المواصفات.</p>	<p>شروط المحاسبين المهنيين</p>
<p>تمتد التغطية بموجب هذا القسم لتشمل الخسائر الناشئة عن التدخل في الأعمال بسبب إلغاء أو عدم القدرة على قبول حجوزات الإقامة و/أو عدم قدرة المؤمن له على تقديم خدمات أخرى يتم تقديمها بشكل اعتيادي من المباني كنتيجة مباشرة من:</p>	<p>شروط الحجر الصحي / الإغلاق</p>



TOKIOMARINE
NICHIDO

<p>(أ) وقوع جريمة قتل أو محاولة قتل في الميناء أو انتحار أو مرض ساري و/أو معدي أو تسمم في الطعام أو الشراب أو حشرات أو آفات أو خلل في مرافق الصرف الصحي.</p> <p>(ب) تفشي مرض معدي و/أو ساري يمكن الإبلاغ عنه في مكان آخر غير الميناء.</p> <p>(ج) التلوث بالنفط أو المواد الكيميائية أو أي مادة أخرى لأي شاطئ أو مجرى مائي أو نهر ضمن دائرة نصف قطرها 25 ميلاً من الميناء.</p> <p>(د) انقطاع التوريدات لمدة تزيد عن 10 أيام بسبب إضراب أو إجراء نقابي أو إغلاق مقر عمل موظفي الموردين.</p> <p>تخضع لحد ومبلغ التحمل الإجمالي المحدد في جدول الوثيقة.</p>	
<p>من المتفق عليه والمعلن بموجبه، ومع مراعاة شروط هذه الوثيقة، أن الخسارة، المؤمنة بموجب هذه الوثيقة والناجمة عن انقطاع أو التدخل في الأعمال، نتيجة للضرر، كما هو مُعرف في الوثيقة، الذي يلحق بالملكيات في أي من ميناء العملاء و/أو موردين. تعتبر خسارة ناتجة عن ضرر يلحق بالملكيات التي يستخدمها المؤمن له في الميناء.</p> <p>تخضع للحد ومبلغ التحمل الإجمالي المحدد في جدول الوثيقة.</p>	شروط تمديد العملاء / الموردين
<p>يمتد هذا القسم من هذه الوثيقة ليشمل الخسارة المعرفة في هذا القسم من هذه الوثيقة والتي يتكبدها المؤمن له في أي مكان في العالم نتيجة للخسارة المادية أو التدمير أو الضرر الناجم عن أي من الحالات الطارئة المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة في ميناء المؤمن له الكائنة في أي مكان في العالم.</p> <p>شريطة أنه بعد تطبيق جميع الشروط والأحكام والاشتراطات الواردة في هذه الوثيقة، لن تتجاوز مسؤولية شركة التأمين بموجب هذا القسم من هذه الوثيقة مبلغ (المبالغ) التأمين فيما يتعلق بهذا القسم من هذه الوثيقة.</p>	شروط الاعتماد المتبادل
<p>من المعلن والمتفق عليه بموجبه أنه في حالة حدوث أي خطأ أو سهو أو تأخير غير مقصود أو غير مُتعمد على صلة بهذا التأمين، لن تعتبر الوثيقة بأنها تُعفي أيًا من الطرفين من أي مسؤولية كانت ستسند إليه بخلاف ذلك إذا لم يتم ارتكاب مثل ذلك الخطأ أو التأخير أو السهو، شريطة أن يتم تصحيح هذه الخطأ أو السهو فور اكتشافه أو بمجرد علم المؤمن له به وسداد المؤمن له للأقساط الإضافية (إن وجدت) لشركة التأمين.</p>	عدم الإفصاح بحسن نية
<p>يجوز الدفع على الحساب لحامل الوثيقة بناءً على طلب حامل الوثيقة ووفقاً لتقدير الشركة.</p>	الدفع على الحساب
<p>لا يتم تخفيض مبلغ التأمين بمقدار أي دفعة، شريطة أن يدفع حامل الوثيقة قسط التأمين من تاريخ الضرر إلى تاريخ انتهاء مدة التأمين ويوافق على الامتثال لأي تحسينات تتعلق بالمخاطر أو إجراءات أخرى قد تطلبها الشركة للتخفيف من أي مطالبة.</p>	الجبر التلقائي لمبلغ التأمين
<p>من المفهوم والمتفق عليه بموجبه أن التأمين بموجب هذه البوليصة يتضمن التكاليف والمصروفات التي تكبدها المؤمن له بحكم الضرورة بغرض إعداد مطالبات بموجب هذه الوثيقة، على ألا تتجاوز، بأي حال من الأحوال، مبلغ هذه المطالبة أو المبلغ المذكور في المواصفات، أيهما الأقل.</p> <p>ويخضع بخلاف ذلك، لنفس شروط وأحكام واستثناءات الوثيقة.</p>	شروط إعداد المطالبات
<p>لا يجوز إبطال هذا التأمين من قبل أي فعل أو إغفال أو سوء توصيف للإشغال أو من قبل أي تعديلات تزيد من مخاطر التدمير أو الضرر، والتي تكون غير معروفة أو خارجة عن سيطرة المؤمن له، شريطة أن يقوم المؤمن له، بمجرد أن يصبح على علم بالوضع، بتقديم إشعار لشركة التأمين التي قد تتطلب دفع قسط تأمين إضافي مقابل زيادة المخاطر.</p>	شروط عدم الإبطال
<p>لا يجوز المساس بهذا التأمين من قبل أي فعل أو إهمال من قبل مالك أي مبنى إذا لم يكن المؤمن له هو المالك له، أو بأي فعل أو إهمال من أي شاغل (بخلاف المؤمن له) لأي مبنى، عندما يكون مثل ذلك الفعل أو الإهمال للمالك أو الشاغل ليس تحت سيطرة المؤمن له، أو بسبب عدم امتثال المؤمن له لأي اشتراط أو شروط واردة في أي نموذج أو ملحق مرفق بهذه الوثيقة فيما يتعلق بأي جزء من الميناء لا يكون للمؤمن له سيطرة عليه.</p>	شروط عدم السيطرة



TOKIO MARINE
NICHIDO

<p>من المتفق عليه والمفهوم بموجبه أن أي خطأ أو إغفال غير مقصود من جانب المؤمن له في تقديم أي معلومات عن المخاطر المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة لن يعتبر بأنه يعنى الطرف الآخر من أي مسؤولية تقع عليه بموجب الوثيقة، شريطة أنه يجب تصحيح الخطأ أو الإغفال في أقرب وقت ممكن عند اكتشافه.</p>	<p>الخطأ والسهو</p>
<p>يتم تعديل شرط الإلغاء بموجب هذه الوثيقة ليصبح على النحو التالي:</p> <p>يجوز إنهاء هذا التأمين في أي وقت بناءً على طلب المؤمن له بموجب تقديم إخطار بهذا المعنى مدته 60 يوماً وفي هذه الحالة، تحتفظ شركة التأمين بجزء قسط التأمين بالتناسب مع الفترة الذي كانت الوثيقة سارية المفعول فيها. يجوز أيضاً إنهاء التأمين في أي وقت بناءً على اختيار شركة التأمين بموجب تقديم إخطار مدته 60 يوماً بهذا المعنى يتم تسليمه إلى المؤمن له، وفي هذه الحالة، تكون شركة التأمين مسؤولة عن رد، عند طلب ذلك، جزء قسط التأمين بالتناسب مع المدة غير المنتهية منذ تاريخ الإلغاء.</p>	<p>شرط الإلغاء</p>
<p>من المفهوم والمتفق عليه صراحة أن هذه الوثيقة توفر تغطية أساسية للمؤمن له وأنه في حالة وقوع الخسارة أو الضرر أو المسؤولية التي تغطيها هذه الوثيقة والمغطاة أيضاً، سواء كلياً أو جزئياً، بموجب أي وثيقة أو وثائق تأمين قام بإبرامها المؤمن له أو تم إبرامها نيابة عن أطراف تشمل المؤمن له، تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له كما لو أن وثيقة أو وثائق التأمين الأخرى تلك غير سارية ولكن تحتفظ شركة التأمين بحق الرجوع، إن وجد، على شركات التأمين المصدرة لتلك الوثيقة أو الوثائق الأخرى.</p>	<p>شرط التأمين الأساسي</p>